شنـاشيــل

دكّان النجيفي

■ عدنان حسين

هل طارت السكرة وجاءت الفكرة لدى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ليدلي في مؤتمر منظمات المجتمع المدني بمثل هذا الاعتراف الصريح الذي يدين ضمنياً ما تمخضت عنه الانتخابات البرلمانية التي أجريتِ العامِ الماضي من نتائج؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه موسماً جديداً للمزايدات الكلامية المألوفة؟

والكلام الذي أدلى به السيد النجيفي في المؤتمر المنعقد في العاصمة بغداد أول من أمس لم نألف سماعه بهذه الصيغة من قادة الكتل والقوى السياسية المتنفذة في البرلمان والحكومة إلا في بعض المواسم التي تزدهر فيها عمليات تضليل الناس وخداعهم وكسب أصواتهم، كالانتخابات.

قال السيد النجيفي إن "بعض مسارات العملية السياسية، كالمحاصصة الطائفية التي أنجبت محاصصة حزبية، أدّت إلى تغييب غالبية الشعب لصالح الأنويات الحزبية والطائفية، التي دفعت بشخصيات فاسدة وضعيفة إلى مراكز صنع القرار والإدارة في بعض مفاصل الدولة".

والمثير في هذا الكلام انه صادر عن السيد النجيفي الذي هو، كما نعرف جميعاً، أحد أقطاب المحاصصة الطائفية والحزبية اللعينة التي جعلت عراق ما بعد صدام حسين يراوح في المكان عينه، حائلة دون أن يسارع الخطى للانتقال إلى النظام الديمقراطي الذي تريده غالبية الشعب المغيّبة بموجب نظام المحاصصة، كما يعترف النجيفي.

بعد أربع سنوات عجاف أنجب خلالها نظام المحاصصة وليديه الشرعيين: الحرب الأهلية الطائفية والفساد الإداري والمالي، وَعَدَ الأقطاب السياسيون، والنجيفي أحدهم، بمغادرة نظام المحاصصة إلى نظام المواطنية الذي تتراجع فيه الأنويات الحزبية وتتقدم إلى الواجهة السياسية والإدارية ومراكز صنع القرار في الدولة الشخصيات الوطنية الكفء في مجالات اختصاصها وليس الأشخاص الفاسدين والضعفاء. فما الذي تحقق من ذلك الوعد الذي سمعه الشعب كله يتكرر على ألسنة قادة القوائم الرئيسة المتحكمة بالعملية السياسية: العراقية ودولة القانون والائتلاف الوطني؟

الذي تحقق أن القائمة العراقية التي بدأت وطنية علمانية تحوّلت الآن إلى تكتل انتخابي، وبرلماني لاحقاً، طائفي سني– بعثي، في مقابل التكتل البرلماني الطائفي الشيعي، التحالف الوطني (دولة القانون + الائتلاف الوطني) الذي بدأ قبل الانتخابات انه تفكّك لصالح تغليب الهوية المواطنية على الهوية الطائفية، بيد انه ما لبث أن تجمع على نفسه من جديد لمواجهة التكتل السني–البعثي. والنتيجة إن الاستقطاب الطائفي الحاد الذي أججته قيادات هذه الكتل مجتمعة في الشارع خلال السنوات الأربع السابقة على الانتخابات البرلمانية في العام الماضي، انتقل إلى قبة البرلمان والكواليس السياسية بعدما وجد هؤلاء الأقطاب أنهم خرجوا من حربهم الطائفية السياسية بصيغة لا غالب ولا مغلوب (الشعب العراقي كان المغلوب الوحيد)، فاشتدّ تكالبهم على المغانم (المناصب العليا وحتى الدنيا في الدولة). ولهذا وجدنا أن نفوذ الفاسدين والعناصر الضعيفة تضاعف مرات الآن في الإدارة ومراكز صنع القرار في كل مرافق الدولة من دون استثناء.

هل ذهبت سكرة السيد النجيفي وجاءت فكرته؟ هو في وسعه بالطبع أن يفعل الكثير، فرئيس السلطة التشريعية يستطيع أن يؤثر في مجرى النقاش بمجلس النواب، وهو ربما أصبح الآن القطب الأكبر في القائمة العراقية، ومن هذا الموقع أيضاً في إمكانه أن يفعل الكثير، إن أراد، لكي تتبنى كتلته مشاريع القوانين التي تقلّم أظافر نظام المحاصصة تمهيداً لقلع هذه الأظافر تماماً، خصوصا إذا كان الآخرون في الكتلة المقابلة، التحالف الوطني، يعنون ما يقولون في خطبهم أمام المؤتمرات وفي تصريحاتهم الصحفية، من أن نظام المحاصصة يعرقل تنفيذ البرنامج الذي تبنته الحكومة التي يتولّون رئاستها وإدارة مناصب مهمة أخرى فيها.

بصراحة، الشعب الذي ملّ سماع الجعجعة ويريد أن يرى طحناً، لا يثق بكلام هؤلاء ولا بكلام النجيفي، فهم جميعاً لا يبدون لهذا الشعب، ونحن منه، سوى باعة جملة ومفرق لا توجد في دكاكينهم سوى بضاعة واحدة هي الكلام فحسب.

المدى تطلق مشروع "السيدة عراق" بنماذج من أرامل مكافحات

طالباني: المرأة العراقية لم تنل حقها الدستوري إلى اليوم

□ بغداد / سها الشيخلي

التقى رئيس الجمهورية جلال طلباني بمجموعة من الأرامل اللواتي لم يثنهن الرمل وفقدان المعيل عن موصلة الحياة والكفاح من اجل ديمومتها. وذلك صباح أمس الأول الاثنين الموافق ٢٦ نيسان الجاري في القصر الرئاسي.

ورحب رئيس الجمهورية بالسيدات الأرامل حيث قال: هذه فرصة ثمينة أن التقي بكن وأنا من أنصار المرأة، مؤكدا أن المرأة هي نصف المجتمع، ولا يتقدم أي مجتمع إلا بجهود المرأة، فدورها كبير، ولكن ما زالت المرأة لم تأخذ حقوقها الدستورية، فقد نص الدستور على أحقية المرأة إلا أن ذلك غير مطبق واعتقد أن هذه المبادرة التي قامت بها المدى ستكون فعالة في المستقبل، فقد اخترتم تسمية مشروعكم هذا بـ(سيدة عراق) وهو اسم لطيف وان كان ينطوي على احتكار العراق كله".

وأكد طالباني "أن الدستور العراقي قد حدد حقوق المرأة وقد كانت لنا مناقشة طويلة حول حقوق المرأة سواء أكانت مدنية أم دستورية. وقد أقسمت بالقرآن عند تولي الرئاسة أن أحافظ على حقوق الجميع".

وفي مستهل اللقاء تحدثت الآنسة غادة العاملي مدير عام مؤسسة المدى عن مشروع تبنته المؤسسة يحمل عنوان (السيدة عراق) وهو مشروع يضم مجموعة من السيدات اللواتي استطعن الوقوف بوجه المحن والملمات بعد فقدان الزوج فقد قمن بجهودهن الذاتية لإعالة الأسرة ورعاية البيت.

وقد استمع الرئيس إلى حديث مجموعة من الأرامل شرحن خلاله معاناتهن في الحياة بعد غياب معيل الأسرة وكيف واجهن الحياة بالتحدي والصبر والجد من اجل تربية الأولاد والأخذ بيدهم لمواصلة التعليم.

وتحدثت حسنة غالي (أم تضامن من المحمودية) عن حياتها بعد مقتل زوجها وقالت: أنها لم تلجأ إلى الحزن والانهيار وفقدان التصرف والتدبير. مع العلم أن زوجها لم يترك لها أية ضمانات مالية أو اقتصادية وبدأت حياتها ببيع (التلفزيونات) في بيتها بحجة أنهم حزانى ولن يشاهدوا التلفزيون حين سألها أولادها أين الأجهزة؟، ولم تشعرهم بأنها ضعيفة ولا تملك مالا يكفيهم. وأخذت مصاريف دراستهم حتى اتفقت مع مزارع لبيع الخضراوات وكانت تتحمل عبء حمل الأقفاص على رأسها حتى لا تدفع تكاليف نقل البضاعة وتوفر نفقات.

وتشير السيدة غالي إلى أنها نظمت مع سيدة أخرى في مدينة المحمودية وأنشأت منظمة نسوية لرعاية النساء بمساعدات من أهل المدينة وتبرعات من أصحاب المحال وقامت بفتح أربعة مراكز لمحو الأمية. وكن المدرسات متطوعات من خريجات معاهد إعداد المعلمات ممن لم يجدن فرصاً للتعيين فتبرعن بتدريس النساء الأميات. هذا ولم تتقدم أية منظمة لمساعدتهم ولا الحكومة ولا مجلس محافظة بغداد ولا أية جهة أخرى كما تؤكد السيدة غالي.

بعد ذلك تحدثت السيدة رافدة شاكر فقالت: "أنا خريجة علوم حاسبات فقدت زوجي الأستاذ الجامعي في فترة الفتنة الطائفية وكان اصغر أبنائي توأماً بعمر ٧ أشهر وقد لجأت إلى فتح (أسواق للمواد المنزلية) لتأمين متطلبات الحياة ثم فتحت محلا لبيع الخضار واستقريت أخيرا على شراء سيارة نوع (كيا) والعمل عليها بإيصال الطالبات إلى مدارسهن ومن ثم تهجيري من منطقة السيدية إلى منطقة حي العامل و لم يمنعني ذلك من مواصلة الكفاح والعيش بكرامة من أجور نقل في سيارة (الكيا).

وتشير السيدة شاكر إلى أنها أوصلت أبناءها في دراستهم فابنتها الكبرى الآن طالبة، في السنة الثانية بكلية الطب، وتزوج اثنتان من بناتها ولديها أبناء يعملون بمهنة التجارة. ولأنها تعمل سائقة كيا فقد تبرعت إحدى بناتها بترك دراستها لرعاية إخوتها الصغار أثناء غيابها وانشغالها بالعمل كسائقة أجرة (كيا).

وأشارت الأرملة نجاة فيصل يوسف إلى أن زوجها حكم عليه بالسجن لمدة (٥) سنوات لكونه عسكريا وشقيقه هارب خارج العراق فاضطرت لتعلم مهنة الخياطة وعاشت في المحمودية، كما عملت كسائق أجرة وفتحت ورشة لتعليم التطريز والخياطة للنساء، وقامت برعاية عائلتها وتزوج بناتها وقتل ابنها في حادث إرهابي تفجيري، وجمعت التبرعات وأنشأت منظمة نسوية تعلم النساء الأميات (محو الأمية) بالاستعانة بخريجات معاهد المعلمات. ولديها الآن ٢٤٧ عائلة وفي منظمتها هناك ١٠٤ أرملة.

وقالت المهندسة ثورة احمد إبراهيم مدير عام بلدية المنصور إن زوجها قد قتل وتم اختطاف ابنها ورغم سنوات الاحتقان الطائفي والأعمال الإرهابية الكثيرة إلا أنها كانت تخرج إلى الشارع مع العمال وتوقع البريد وهي في الشارع وان وقتها ٨٠٪ منه تقضيه في عملها في الشارع. وتوضح المهندسة احمد أن شخصا اتصل بها ليقول لها إن هناك مخططا لقتلها لكنها لم تترك عملها في بلدية المنصور، وتطالب المهندسة ثورة النساء ألا يتسرب الخوف إليهن بمجرد التهديد.

وتحدثت عميدة معهد الفنون الجميلة كريمة هاشم قائلة إن مشروع (السيدة عراق) والذي يضم مجموعة من النساء المكافحات أعدته مدير عام مؤسسة المدى الآنسة غادة العاملي.

ثم أشارت السيدة هاشم إلى "أن اغلب نساء العراق قد فقدن النصف الآخر. لكن حالتي تختلف عنهن، فانا منفصلة عن زوجي وأعيل أطفالي الاثنين في ظروف حياتية صعبة، عانيت من شغف العيش، وكنت محاربة من قبل أهلي الذين طالبوني بعدم مواصلة الدراسة في كلية الفنون لكنني لم ارضخ لهم فأكملت دراستي وكنت الأولى على دفعتي".

وأكدت السيدة هاشم أنها قد أحست بحياتها قد بدأت بعد سقوط النظام، وقد ترشحت لمنصب عميدة معهد الفنون الجميلة وتعرضت إلى التهديد من قبل منظمات إرهابية لكنها لم ترضخ لهم، وكرست حياتها لتربية أبنائها فهي الآن ضابط في الجيش العراقي. وتشير هاشم إلى أنها قد أخذت دروسا وعبرا من جارتها (أم أشواق) التي فقدت زوجها وعملت خياطة فهذه المرأة التي فقدت النصف الآخر لها، صارت كما تقول كريمة هاشم أكثر إصرارا وعزيمة من الأخريات لمواصلة الحياة.

وقدمت الفنانة الرائدة ازادوهي صموئيل مشهدا مسرحيا من مسرحية (المومياء) تأليف عادل كاظم وإخراج غانم حميد، كان المشهد يصور مشاعر أم قتل ابنها الطيار وهي التي رعته وربته منذ أن أصبح يتيما وعمره لا يتجاوز الخمس سنوات، وينتهي المشهد المسرحي بصوت الفنانة ازادوهي وهي تصرخ –ملعونة هي الحروب–.

قال إن الوضع الأمني لم يتأثر "شعرة واحدة" لغياب وزراء الأمن

المالكي: لسنا بحاجة للأميركيين.. ولا تمديد بلا إجماع

□ بغداد / هشام الركابي

اعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي حديث بعض السياسيين عن اتفاق الحكومة سرا على تمديد الاتفاقية الأمنية الموقعة مع واشنطن "ترويجا لأفكار هدامة"، مؤكدا أن الحكومة ليس من حقها تمديد الاتفاقية من دون موافقة البرلمان، فيما لفت إلى أن الوضع الأمني ليس بحاجة لبقاء القوات الأمريكية.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال مؤتمر صحفي إن "بقاء القوات الأمريكية في العراق ليس قرار ضابط إنما قرار مؤسسة ودولة"، مؤكدا أن تمديد الاتفاقية الأمنية مع واشنطن لن ولم يحصل من دون إجماع وطني".

واعتبر المالكي أن "حديث بعض السياسيين عن اتفاق الحكومة على تمديد الاتفاقية الأمنية سرا هو ترويج لأفكار هدامة"، مشيرا إلى أن "ليس من حق الحكومة الاتفاق على تمديد الاتفاقية من دون موافقة مجلس النواب". وأكد المالكي أن "الأوضاع الأمنية الداخلية ليست بحاجة إلى تمديد بقاء القوات الأمريكية، إنما للتعاون في مجال التدريب مع حلف الناتو"، لافتا إلى أن "القوات الأمنية العراقية أصبحت جاهزة ومؤهلة للحفاظ على الأمن".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أكد في بيان صادر عن مكتبه، السبت الماضي، أنه ليس بصدد طلب تمديد بقاء جزء من القوات الأميركية إلى ما بعد الموعد المقرر للانسحاب الأميركي في نهاية العام الحالي، فيما أشار إلى أن تمديد بقاء القوات الأمريكية يتطلب تصويت مجلس النواب العراقي.

وكان رئيس هيئة الأركان الأميركية الأدميرال مايك مولن دعا، في الـ٢٢ من نيسان الحالي، القادة العراقيين إلى تحديد نوع التعاون مع الولايات المتحدة بعد الانسحاب العسكري من العراق، وبين أن الحكومة الأميركية ستسرحب بأي حوار قد تقرر بغداد إجراءه بشأن بقاء قوات أميركية في البلاد ما بعد موعد الانسحاب، فيما أكد أن العراق لم يطلب لحد الآن من الولايات المتحدة بقاء تمديد قواتها على أراضيه بعد العام ٢٠١١، وعليه الإسراع في طلب ذلك في حال كانت لديه الرغبة بتمديد بقاء القوات.

ومن المقرر ووفقا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين حكومتي واشنطن وبغداد، أن تنسحب القوات الأميركية بشكل كامل من العراق نهاية العام الجاري ٢٠١١. وتحث وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون، منذ أسابيع، المسؤولين العراقيين على الإسراع بالبت بمصير قوات الولايات المتحدة الأميركية رحيلا أو تمديداً بعد العام ٢٠١١، مؤكدة أن الوقت بدأ ينفد في واشنطن، وذلك بعد إعلان استعدادها لبحث تمديد وجود قواتها في العراق في حال طلب منها ذلك، فيما أكدت الحكومة العراقية رفضها الشديد لبقاء القوات الأميركية فوق أراضيها بعد العام ٢٠١١، معتبرة أن هذه الخطوة ستتسبب بمشاكل داخلية وإقليمية للعراق.

يذكر أن العراق والولايات المتحدة وقعا خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، وتتضمن بنوداً مثل تقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة، والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار. وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي ٢٠١١، وكانت انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران من عام ٢٠٠٩. من جانب آخر، أكد المالكي أن الوضع الأمني في البلاد لم يتأثر "شعرة واحدة" بغياب الوزراء الأمنيين، واصفاً بعض عمليات الاغتيال التي تصاعدت مؤخراً بـ"المسيسة".

وقال إن "العمل الأمني لم يتأثر شعرة واحدة بغياب الوزراء الأمنيين"، لافتاً إلى أنه "يجتمع مع وزارتي الداخلية والدفاع والقادة الأمنيين مرتين في الأسبوع". وأضاف المالكي "كل جهدي منصب على إدارة الوزارتين"، معتبراً أن "الوزارات الأمنية تعمل بأحسن ما يكون". وأعرب المالكي عن أمله في أن "يوافق مجلس النواب على الوزراء الأمنيين الجدد الأسبوع المقبل"، مؤكداً أنه "لن يقدم شخصا بعثيا ولا حزبيا ولا غير مهني ولا مطرودا من الجيش".

وشدد المالكي بالقول "سأرفض وأبقى أرفض ما لم يقدم لي وزير مهني".

وأشار رئيس الحكومة إلى أن الفترة الأخيرة شهدت تصاعدا في عمليات الاغتيال، والبعض منها وللأسف مسيس"، مؤكداً "لن نسمح لهذه العمليات بالتصاعد وسنحاول تطويقها".

وأنهت الوزارات الأمنية شهرها الرابع وهي تدار بالوكالة من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي منذ تشكيل الحكومة في الواحد والعشرين من كانون الأول الماضي، ومنذ ذلك الحين تتبادل الكتل السياسية الاتهامات بشأن المسؤولية عن تأخر اختيار الوزراء الأمنيين والتوافق عليهم، في وقت يحذر فيه الكثير من السياسيين من أن الإستمرار من دون حسم هذا الملف سريعاً قد يكون له انعكاسات سلبية على الوضع الأمني في البلاد.

وعزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في ١٦ من آذار الماضي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصوله، فيما شدد على أنه في حال استمرار الخلاف فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب، لكن ذلك لم يتحقق.

نائب عن الوسط: رئيس الوزراء يتعرض إلى ضغوط خارجية

العراقية: الانسحاب مرتبط بالصراع الأميركي الإيراني

□ بغداد / اياس حسام الساموك

انتقدت القائمة العراقية تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي الأخيرة التي أكد فيها إمكانية بقاء بعض القوات الأمريكية إذا ما حصل إجماع وطني، مشيرة إلى عدم وجود رؤية واضحة للمالكي في معالجة قضية الانسحاب. المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا قال في تصريح لـ"المدى" إن موضوع تمديد بقاء القوات الأمريكية من عدمه منوط بالحكومة وما على البرلمان الا المصادقة على الأمر. وكشف الملا عن تقديم طلب موقع من قبل ٧٥ نائبا لاستضافة المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة للاطلاع على مدى جاهزية القوات العراقية على مستوى التجهيز والتسليح والتدريب ومدى إمكانيتها مسك الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد نهاية العام الحالي تطبيقا للاتفاقية، وبالتالي بعد الاستماع يمكن ان تكون هنالك بلورة لموقف القائمة العراقية.

وعن تلميح المالكي إلى إمكانية بقاء القوات الأمريكية إذا ما حصل إجماع سياسي، علق الملا "ان هذه التصريحات تدل على انه لا يملك رؤية واضحة من قضية بقاء القوات الأمريكية من عدمها"، معربا عن اعتقاده بأن المالكي يفكر بدائرة صراع النفوذ الأمريكي والإيراني، مشددا على أن هذه الأفكار لا يمكن لها بلورة موقف ثابت من الانسحاب، داعيا الى الخروج من هذه الدائرة الى مربع وطني عراقي خالص بالاستناد الى شركاء حقيقيين من العراقية حتى يستطيع اتخاذ موقف حقيقي من قضية البقاء الأمريكي على حد وصفه.

وفي السياق ذاته أشار عضو ائتلاف دولة القانون هادي الياسري الى ان الحكومة ومجلس النواب يرفضان اي تواجد عسكري خارج ما جرى الاتفاق عليه بموجب الاتفاقية الأمنية.

وأضاف الياسري في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أن الاتفاقية الأمنية نصت، وبشكل واضح على الانسحاب الكامل من البلاد ،اما فيما يخص الموظفين في السفارة فان العرف الدبلوماسي واضح في هذا المجال فضلا عن الاتفاق المبرم بين اي بلدين يجري فيهما تمثيل دبلوماسي.

وأشار إلى أن العدد الكبير الذي تحدثت عنه الإدارة الأميركية الذي سيحل محل القوات الأمريكية فهو أمر غير طبيعي رغم أن هناك اتفاقا عن وجود خبراء ومدربين عسكريين للقوات العراقية.

وذكر الياسري أن السفارة الأمريكية في بغداد تعد من اكبر السفارات في العالم ولديها فرق فنية وهندسية وهذه الفرق متفق عليها لكن التواجد العسكري ضمن هذه الفرق شيء مرفوض والحكومة والبرلمان أبديا موقفهما بشكل واضح.

وأعرب الياسري عن اعتقاده ان هذه الأرقام إذا ما صحت فإنها أمر غير واضح و للحكومة والبرلمان ستكون الكلمة الأخيرة في هذا الشأن .

بدوره جدد تيار الأحرار في مجلس النواب رفضه للاتفاقية الأمنية مشددا على ان التزامه بها كان نتيجة توقيع الأحزاب الأخرى عليها، متوقعا في الوقت نفسه ان ترافق عملية الانسحاب الأمريكي الالتفافات لإبقاء بعض القوات. النائبة عن تيار الأحرار لقاء ال ياسين قالت في تصريح لـ"المدى" إن موقف التيار الصدري واضح وصريح وهو الالتزام بالاتفاقية التي للتيار في الأساس اعتراضات عليها، ولكن توقيع الأحزاب عليها، يوجب التزامهم بها. وأشارت ال ياسين إلى أن التيار يوجب على الحكومة ان تعمل على إجلاء القوات الأمريكية في الكامل مع نهاية ٢٠١١، نافية ان يكون هنالك اي مسوغ لبقاء اي جندي في البلاد لاي غرض كان حتى وان كان للدعم او المشورة والتدريب، معربة عن اعتقادها بأن الأجهزة الأمنية العراقية قادرة الان على أن تقوم بحمل أعباء البلد داخليا وخارجيا.

وشددت ال ياسين على ان اغلب الكتل السياسية تصرح أمام الإعلام وترحب برحيل القوات الأمريكية نهاية العام الحالي، محذرة في الوقت نفسه من محاولات قد تأتي خلف الكواليس لإبقاء الوجود الأمريكي، مستدركة بالقول إن هنالك شبه أغلبية برلمانية لخروجهم، مشددة على عدم القدرة لاي كتلة للتصريح في أنها مع بقاء القوات الأمريكية، كونها من أهم مطالبات الاعتصامات والتظاهرات الشعبية.

وأكدت ال ياسين أن الانسحاب سوف يحصل مستدركة بالقول "من المحتمل ان ترافقه بعض الخروقات والالتفافات والازدواجية بحجة ان الوضع الأمني الملتهب يحتاج الى بقاء جزء من القوات الأمريكية".

من جانبه اكد تحالف الوسط أن تلويحات المالكي هذه ببقاء القوات الأمريكية نتيجة الضغوطات السياسية التي ترافق عمله من خلال زيارات المسؤولين الأمريكيين الأخيرة. بدوره قال النائب عن تحالف الوسط محمد اقبال في تصريحات لـ"المدى" إن هذه التصريحات أتت نتيجة لتعرضه للضغوطات الأمريكية من خلال الزيارات المتعددة للمسؤولين الأمريكان، مشددا على أن بقاء القوات الأمريكية يحتاج الى توافق وطني، موضحا اذا كان هنالك مبرر حقيقي للبقاء فلا مانع من البقاء.

وأضاف اقبال وهو قيادي في الحزب الإسلامي العراقي أن بعض الكتل السياسية ترحب ببقاء بعض القوات الأمريكية، وبالتالي فإن المالكي تحدث عن هذا الأمر من هذا المنطلق، معربا عن اعتقاده بان الاتفاقية الأمنية كانت واضحة ولم تستجد مبررات تؤدي بالكتل السياسية الى إعادة تغيير موقفها ولم يأت الى مجلس النواب اي موقف رسمي من الحكومة ولا من رئيسها. ونفى اقبال ان تخرج جميع القوات الأمريكية من العراق مع موعد الانسحاب، مبينا انه من المعروف ان القوات الأمريكية اذا ما دخلت مكانا معينا فلا تخرج منه نهائيا، ودليله في ذلك القواعد العسكرية في كل من اليابان والمانيا منذ الحرب العالمية، متابعا انه قد تخرج القوات المقاتلة الأمريكية وتبقي عددا من القوات للتدريب وللاستشارات العسكرية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون